

تركه ولا يلزم على فعله اذ لا يقع الحسن بالمعنى عندهم ليس بمسند
 بناء على الكتاب مطلقا داخل فيه عندهم مع ان من ليس بضور
 ولا يلف بشأن العالم ان يشتغل بما ليس بضور ولا بما يمدح
 على فعله والقال ان يقول ان المراد تعريف الحسن الذي يكون
 متعلق المدح والثواب وانه المباح ليس منه فاذا كان ما المقادير
 العالم بحاله مشاملا له يلزم الا يتناقض به منعا فان قيل
 المقصود منه تعريف الحسن الامم في ذلك الحسن قلنا ياتي
 عنه سوق كلام المص ويلزم ثبوت المعنى الاخر للحسن لانه
 من المباح ما ليس بصنعة كمال ولا يلزم للطبع الكهم الا
 ان يلزم ذلك قول المحقق وما ليس له من شأنه ذلك ليس
 المراد به سلب القدرة بل الصفاة فيكون قوله ولا ينبغي له
 ان يفعل عطف تفسيره لا يتوهم النقص بالحرام و
 المكروه كراهة التحريم جمعا على تعريف القبيح بما ليس
 له ان يفعل اعلم ان ما من شأنه القادر العالم بحاله ان
 يفعل وان لا يفعل قد يجيء بمعنى انه قابل ومستعد له وهو
 ليس بمراد لا نواريد يدخل جميع الافعال الاختيارية
 التي علم احوالها في التعريفين فيلزم انتفاض كليهما شفا
 واليه اشار المحقق بوظف التفسير وليس المراد بما له ما يجب
 له والا يدخل التدب في تعريف القبيح ولا ما يجوز له
 عقلا ان يفعل والا يلزم دخول اكثر الافعال القبيحة
 شرعا في تعريف الحسن وخرج اكثر الافعال الحسنة
 شرعا عنه ولا ما يجوز له شرعا ان يفعل والا يلزم خلاف
 مذهبهم بل المراد ما يجوز له شرعا او عقلا ليتناول
 كل من الشرعيين ما هو بدعي وما هو نظري وما لا
 يدركه الا بالشرع من اقسام الافعال الحسنة والقبيحة
 وفي كلام

وفي كلام المص إشارة اليه حيث قال سواء وجد عليه شرعا او
 عقلا **قول** المحقق ظاهر هذا الكلام من غير ان الحكم بغيره ان ظاهر
 الكلام مشعر بتوقف هذا الحكم على مجموع هذين الاصطلاحين
 وليس كذلك وبان ذكر الادلة لا يثبت الاصلين وليس كذلك
 بل الاثبات مقدم على الدليلين القائمين على هذا الحكم وانما ذكر
 الظاهر والاشعار ببناء على ما تضمنه من تفسير قوله وهذا
 مبنى على امرين بان العدة في اثبات ذلك امران من بيانه
 بان المراد ليسوا من ذهب الاشعرية بشي على هذين الامرين
 بمعنى انه لا بد من تحققهما اليقين ذهب بل كل من الامرين مستقل
 باقادة مطلوب بل ولادة اخرى على مذهبه مستقيمة عن الامرين
 فالاولى عدم ذكر هذا البحث ههنا اكتفا بما سبق **قول**
 المحقق اذ لا يفتقر منها انه لو كان حسن الفعل او قبحه عقليا يلزم
 تعذيب تاركه الواجب وهو تكب الحرام على تقديس ورد والشرع
 وعلى تقديس عدمه واللازم باطل قوله تعالى وما كنا مخذبين حتى
 نبعث رسولا و قد هذا الدليل يمنع الملازمة بجواز الشفاعة
 او العفو واجب عن جعله الزائما بناء على اصلهم من وجوب تعذيب
 من استحقه اذ امان بلا توبة وقيل يمكن ان يجعل الثاني في الدليل
 عدم الامم من التعذيب وح لا يرد ما ذكره لان التعذيب وان
 لم يكن لازما لهما كمن عدم الامم من التعذيب لازم لهما مع
 بطلان اللازم مطلقا لحواله ان تكون مخصوصة بما لا يدرك
 الا بالشرع في اقسام الافعال عندهم فان قيل ظاهرها عام
 فلا تصرف عند الايمان القبيحة وهي غير موجودة ههنا قلنا انها
 مخصوصة لا بالانحلال من حسن الايمان مثلا ثابت بالفعل على ما
 تقرر في محله واقول يمكن ان يقال انه لو كان حسن الفعل او قبحه
 مطلقا عقليا لم يكن في ارسال الرسول بما هو بدعي وما هو